



كيف شكّلت التحولات السياسية عالمنا المعاصر؟

بقلم

د. محمد حجاب

مصر



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

لا يمكن فهم العالم المعاصر بوصفه مجرد امتداد زمني للماضي، بل باعتباره نتاجًا مباشرًا لتحولات سياسية كبرى أعادت تشكيل بنية السلطة والقوة والشرعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فالتاريخ السياسي الحديث لم يكن مجرد تعاقب للأحداث، وإنما سلسلة من التحولات البنوية التي غيرت طبيعة الدولة، وأعدت تعريف مفهوم السيادة، وبدلت موازين القوى العالمية، وفرضت أنماطًا جديدة من التفاعلات بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين. والحقيقة أن العالم المعاصر يقف اليوم عند نقطة مفصلية تتداخل فيها آثار ثلاث تحولات كبرى: التحول من الإمبراطوريات إلى الدولة الوطنية، والتحول من الثنائية القطبية إلى السيولة الاستراتيجية، والتحول من الجغرافيا التقليدية إلى الجغرافيا الرقمية. وهذه التحولات مجتمعة هي التي صنعت الواقع السياسي الراهن بكل ما يحمله من فرص ومخاطر.

الدولة الوطنية: أعظم اختراع سياسي في العصر الحديث

مثّلت الدولة الوطنية الإطار الحاكم للنظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا عام 1648، التي أرسى مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لكن الدولة الوطنية لم تبلغ ذروة نفوذها إلا خلال القرن العشرين، عندما أصبحت الوحدة الأساسية للتنظيم السياسي والاقتصادي والأمني. غير أن التحولات السياسية اللاحقة كشفت أن السيادة لم تعد مطلقة كما كانت. فالعولمة الاقتصادية، والمؤسسات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والثورة التكنولوجية، كلها عوامل قلصت قدرة الدولة على التحكم الكامل في حدودها الاقتصادية والمعلوماتية. وأصبح صانع القرار الوطني مضطّرًا للتعامل مع قوى تتجاوز حدود الدولة نفسها. ومن هنا نشأت مفارقة أساسية في عالمنا المعاصر: فبينما تتزايد أهمية الدولة باعتبارها الضامن النهائي للأمن والاستقرار، تتراجع قدرتها النسبية على التحكم المنفرد في مسارات الاقتصاد والمعلومات والتكنولوجيا. وهذه المفارقة تفسر كثيرًا من أزمات الحكم التي تشهدها دول عديدة حول العالم.

نهاية الحرب الباردة: انتصار مؤقت أم بداية أزمة جديدة؟

عندما انهار الاتحاد السوفيتي عام 1991، اعتقد كثير من المفكرين أن العالم يتجه نحو مرحلة استقرار طويلة تقودها الليبرالية الغربية. وذهب بعضهم إلى الحديث عن "نهاية التاريخ"، باعتبار أن الديمقراطية الليبرالية أصبحت النموذج النهائي للتنظيم السياسي. غير أن ما حدث لاحقًا كشف أن انهيار المنافس الأيديولوجي للغرب لم يؤد إلى إنهاء الصراعات، بل إلى تغيير طبيعتها. فبدلاً من الصراع بين الرأسمالية والشيوعية، برزت صراعات الهوية والدين والقومية والمصالح الجيوسياسية. لقد أنتجت مرحلة ما بعد الحرب الباردة حالة من الاختلال في توازن القوى، حيث تمتعت الولايات المتحدة بتفوق غير مسبوق، لكن هذا التفوق نفسه ساهم في ظهور ردود فعل مضادة من قوى دولية وإقليمية سعت إلى إعادة التوازن للنظام الدولي. وهكذا بدأت عملية تاريخية طويلة لإعادة توزيع القوة عالميًا، ما زالت مستمرة حتى اليوم.

صعود القوى الجديدة وإعادة توزيع القوة العالمية

أحد أهم التحولات السياسية في العقود الثلاثة الأخيرة يتمثل في انتقال مركز الثقل الاقتصادي والسياسي تدريجيًا من الغرب إلى آسيا. فالصين لم تعد مجرد قوة اقتصادية صاعدة، بل أصبحت مشروعًا استراتيجيًا لإعادة صياغة التوازنات الدولية.

وللمرة الأولى منذ الثورة الصناعية، لم يعد الغرب يحتكر أدوات التفوق الاقتصادي والتكنولوجي. كما برزت قوى أخرى مثل الهند وتركيا والبرازيل وإندونيسيا وجنوب أفريقيا، وهو ما أدى إلى تآكل تدريجي لهيكل الهيمنة الأحادية الذي تشكل بعد عام 1991. لكن الأهمية الحقيقية لهذا التحول لا تكمن في صعود قوى جديدة فقط، بل في انتقال العالم من نظام يقوم على هيمنة قطب واحد إلى نظام تتعدد فيه مراكز التأثير والنفوذ. وفي مثل هذه المراحل الانتقالية تزداد احتمالات التوتر والصراع بسبب غياب قواعد مستقرة لتنظيم العلاقات بين القوى الكبرى.

الثورة الرقمية: التحول السياسي الأكبر منذ الثورة الصناعية

إذا كانت الثورة الصناعية قد أعادت تشكيل الاقتصاد العالمي، فإن الثورة الرقمية أعادت تشكيل السياسة ذاتها. فالقوة لم تعد ترتبط فقط بالموارد الطبيعية أو القدرات العسكرية، بل أصبحت ترتبط بامتلاك البيانات والخوارزميات والبنية التحتية الرقمية. لقد تحولت المعلومات إلى مصدر جديد للقوة. وأصبحت القدرة على التأثير في الوعي الجمعي وصناعة الروايات السياسية لا تقل أهمية عن امتلاك الجيوش والأسلحة. كما برزت شركات التكنولوجيا العملاقة باعتبارها فاعلين دوليين يمتلكون تأثيرًا يتجاوز أحيانًا تأثير دول متوسطة الحجم. وفي هذا السياق، ظهرت مفاهيم جديدة مثل السيادة الرقمية، والحروب السيبرانية، والتضليل المعلوماتي، والذكاء الاصطناعي بوصفها عناصر مركزية في معادلات القوة الحديثة. وأصبح الأمن القومي يشمل حماية البيانات والشبكات بنفس القدر الذي يشمل حماية الحدود.

من العولمة إلى الجيوسياسية الاقتصادية

لعدة عقود، سادت قناعة بأن الاقتصاد قادر على تجاوز السياسة. لكن الأحداث الأخيرة أثبتت العكس. فقد كشفت جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والأزمات التجارية بين الولايات المتحدة والصين أن الاقتصاد أصبح أداة رئيسية في الصراع الجيوسياسي. اليوم لم تعد الدول تتنافس فقط على الأسواق، بل على سلاسل الإمداد، وأشباه الموصلات، والمعادن النادرة، والممرات البحرية، ومصادر الطاقة. وأصبحت العقوبات الاقتصادية والحروب التجارية جزءًا من أدوات السياسة الخارجية. وهكذا انتقل العالم من مرحلة الاعتماد المتبادل غير المشروط إلى مرحلة "الأمننة الاقتصادية"، حيث تخضع القرارات الاقتصادية لاعتبارات الأمن القومي والاستراتيجية الكبرى.

"الشرق الأوسط" نموذجًا للتحويلات العالمية

ربما لا توجد منطقة تعكس آثار التحويلات السياسية العالمية مثل "الشرق الأوسط". فمنذ نهاية الحرب الباردة، شهدت المنطقة تحولات متسارعة شملت إعادة تشكيل التحالفات التقليدية، وصعود الفاعلين من غير الدول، وتزايد أهمية الممرات البحرية والطاقة. كما أن المنافسة بين القوى الكبرى أصبحت أكثر حضورًا في المنطقة، سواء من خلال الاستثمارات والبنية التحتية أو من خلال الترتيبات الأمنية والعسكرية. وأدى ذلك إلى جعل "الشرق الأوسط" جزءًا أساسيًا من عملية إعادة تشكيل النظام الدولي، وليس مجرد ساحة هامشية للصراعات.

نحو عالم ما بعد الهيمنة

السؤال المركزي اليوم لا يتعلق فقط بمن يقود النظام الدولي، بل بطبيعة النظام نفسه. فالعالم يتجه نحو مرحلة تتراجع فيها الهيمنة المنفردة دون أن تتبلور بعد قواعد واضحة لنظام متعدد الأقطاب. وهذه الحالة الانتقالية تفسر كثيرًا من مظاهر عدم اليقين التي تميز السياسة الدولية المعاصرة. إن التحويلات السياسية التي شكلت عالمنا لم تنته بعد، بل ما زالت تتفاعل وتنتج واقعًا جديدًا تتغير فيه مفاهيم القوة والسيادة والأمن بصورة مستمرة. وربما تكون السمة الأكثر وضوحًا للعصر الراهن هي أن العالم يعيش مرحلة إعادة تشكيل تاريخية شاملة، لا تختلف في أهميتها عن التحويلات التي أعقبت الثورة الصناعية أو الحربين العالميتين. وبذلك، فإن فهم العالم المعاصر لا يبدأ من متابعة الأحداث اليومية، بل من إدراك التحويلات البنوية العميقة التي تقف خلفها؛ فالأحداث تتغير، أما التحويلات الكبرى فهي التي تصنع التاريخ وتحدد اتجاهه.